

برنامج الأغذية
العالمي



منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



تقرير خاص

بعثة تقييم المحاصيل والأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية التابعة
لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي

ملخص

18 يوليو/تموز 2017

[تقرير باختصار](#)



إخلاء مسؤولية

هذا التقرير من إعداد Muhammad Dost و Luigi Castaldi و Alessandro Costantino و Mamadou Niang، وكذلك Swithun Goodbody و Monika Tothova (من منظمة الأغذية والزراعة)؛ بالتعاون مع Dima Alhumsi و Ahmad Shah Shahi و Hazem Almahdi و Claudia Ah Poe و Bashar Akkad (من برنامج الأغذية العالمي) بإشراف الأمانتين العامتين لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، حيث تم استقاء المعلومات من مصادر رسمية وغير رسمية. ونظراً لأن الظروف قد تشهد تغيرات سريعة، وفي حال رغبتكم في الحصول على مزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع الموقع أدناه.

مهند هادي
مدير إقليمي
خبير اقتصادي أقدم - شعبة التجارة والأسواق - النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر
برنامج الغذاء العالمي
Mario Zappacosta
بريد إلكتروني: Muhannad.Hadi@wfp.org
بريد إلكتروني: gIEWS1@fao.org
منظمة الأغذية والزراعة - شعبة التجارة والأسواق

تتوفر منتجات المعلومات الخاصة بالمنظمة على موقع منظمة الأغذية والزراعة (www.fao.org/publications)
كما يمكن شراؤها من publications-sales@fao.org

الرجاء أخذ العلم أن هذا التقرير الخاص متوفر على الشبكة العنكبوتية الخاصة بالمنظمة www.fao.org كجزء من الشبكة العالمية للإنترنت على العنوان التالي: <http://www.fao.org/gIEWS/> وكذلك على: <http://www.wfp.org/food-security/reports/CFSAM>

كما يمكن استلام الإنذارات /التقارير الخاصة بشكل أوتوماتيكي عبر الإيميل فور نشرها وذلك من خلال الاشتراك في لائحة تقارير النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر (GIEWS/Alerts report ListServ). للاشتراك، يرجى إرسال إيميل لمخدّم البريد الإلكتروني الخاص بالمنظمة، على العنوان التالي: mailserv@mailserv.fao.org، مع ترك "العنوان" فارغاً، من خلال إرسال الرسالة التالية:

الاشتراك في نشرات النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر للعالم (GIEWSAlertsWorld-L)

كما يمكنكم الانسحاب من القائمة من خلال إرسال الرسالة التالية:

إلغاء الاشتراك في نشرات النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر للعالم GIEWSAlertsWorld-L

يرجى أخذ العلم أنه بالإمكان الاشتراك في اللوائح الإقليمية من أجل استلام إنذارات وتقارير خاصة حسب الإقليم المطلوب: أوروبا أو أمريكا اللاتينية (GIEWSAlertsAfrica-L)، (GIEWSAlertsAsia-L)، (GIEWSAlertsEurope-L and GIEWSAlertsLA-L). بإمكانكم الاشتراك بهذه القوائم باتباع نفس الطريقة المتبعة للاشتراك بالقوائم العالمية.

تقرير خاص

بعثة تقييم المحاصيل والأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية التابعة
لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي

ملخص

18 يوليو/تموز 2017

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
وبرنامج الغذاء العالمي
روما، 2017

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

تمثل وجهات النظر الواردة في هذه المواد الإعلامية الرؤية الشخصية للمؤلف (المؤلفين)، ولا تعكس بأي حال وجهات نظر منظمة الأغذية والزراعة أو سياساتها.

© FAO, 2017

تشجع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة استخدام هذه المواد الإعلامية واستنساخها ونشرها. وما لم يذكر خلاف ذلك، يمكن نسخ هذه المواد وطبعها وتحميلها بغرض الدراسات الخاصة والأبحاث والأهداف التعليمية، أو الاستخدام في منتجات أو خدمات غير تجارية، على أن يشار إلى أن المنظمة هي المصدر، واحترام حقوق النشر، وعدم افتراض موافقة المنظمة على آراء المستخدمين وعلى المنتجات أو الخدمات بأي شكل من الأشكال.

ينبغي توجيه جميع طلبات الحصول على حقوق الترجمة والتصرف وإعادة البيع بالإضافة إلى حقوق الاستخدامات التجارية الأخرى إلى العنوان التالي: www.fao.org/contact-us/licence-request أو إلى: copyright@fao.org.

تتاح المنتجات الإعلامية للمنظمة على موقعها التالي: www.fao.org/publications، ويمكن شراؤها بإرسال الطلبات إلى: publications-sales@fao.org.

إضاءات

- **إنتاج المحاصيل:** شهد إنتاج القمح والشعير تحسناً طفيفاً خلال عام 2017 قياساً بالعام السابق بفعل تحسن الهطولات المطرية وامكانية الوصول إلى الأراضي الزراعية في بعض المناطق. ويُقدر إجمالي إنتاج القمح بكمية 1.8 مليون طن، أي أعلى بنسبة 12 في المائة مقارنة بالحصاد المتدني إلى مستوى قياسي العام الماضي، ليبقى هذا الإنتاج أقل بكثير من نصف معدل الإنتاج ما قبل الصراع والبالغ 4.1 مليون طن (2002-2011). وتبقى المعوقات الرئيسية أمام الزراعة متمثلة بارتفاع تكاليف الإنتاج وغياب المستلزمات، فضلاً عن الأضرار والدمار الذي لحق بالبنية التحتية، بما فيها تلك المخصصة للري.
- **الحيوانات:** سجلت أعداد القطعان خلال العامين الفاتحين حالة من الاستقرار لكن عند مستوى جدّ متدنٍ. أما المعوقات الأساسية فتبقى متمثلة في ارتفاع أسعار الأعلاف ونقص التغطية للخدمات البيطرية والوصول إلى المناطق الرعوية في أجزاء من البلد بفعل عدم استقرار الوضع الأمني. ويمكن لتحسن ظروف المراعي التي أفادت من الهطولات المطرية الأعلى أن تخفف الضغط الناجم عن ارتفاع أسعار الأعلاف، شريطة إمكانية الوصول إلى تلك المراعي.
- **النزوح:** ينزح داخلياً في البلد اثنان من بين خمسة أشخاص. فبتاريخ مايو/أيار 2017، بلغ عدد النازحين داخلياً 6.3 مليون شخص، معظمهم نزح بشكل متكرر، وبات بإمكان 440 000 شخص العودة إلى منازلهم مستفيدين من تحسن الوضع الأمني في مناطق من البلد. وفي الوقت عينه، أسفر استمرار الصراع عن موجات نزوح جديدة، حيث تشهد سبع محافظات من بين 14 محافظة تزايداً في عدد النازحين قياساً بمطلع العام.
- **إيصال المساعدات الإنسانية:** لا تزال إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية أمام معوقات جسيمة في كل من دير الزور والرقّة. فبينما سجلت الحالة الإنسانية في مدينة دير الزور تحسناً طفيفاً بفعل المساعدات التي يتم إسقاطها من الطائرات، يبقى الوضع في الرقة حرجاً. وتعرضت المتاجر للدمار ما اقترن بارتفاع حاد في تكاليف السلة الغذائية القياسية بنسبة 42 في المائة ما بين مايو/أيار ويونيو/حزيران 2017. وأدرجت بعض المناطق المحاصرة سابقاً بين المناطق التي يصعب الوصول إليها.
- **الأسواق:** نظراً للتحسن العام في الأمن الغذائي وفتح طرق الامدادات، تشهد التجارة حالة من التعافي البطيء على امتداد البلد، بينما تعمل الأسواق على نحوٍ جيد كما يبدو. فقد بدأت الأسواق في أجزاء من حلب الشرقية بالنهوض ثانية بعد حالة الدمار الكامل التي أصابتها. إلا أن أسعار الأغذية لا تزال مرتفعة جداً قياساً بفترة العامين أو الثلاثة الأخيرة، رغم تراجعها بشكل طفيف على الأقل في بعض مناطق البلد مقارنة بالعام السابق.
- **اتجاهات مصادر المعيشة:** مع التحسن النسبي على مستوى إمكانية إيصال المساعدات ونشاط الأسواق، شهدت فرص مصادر المعيشة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي شيئاً من التحسن مقارنة بالعام الفائت. فقد سجلت القدرة الشرائية لدى العمال المؤقتين والرعاة ارتفاعاً طفيفاً منذ ديسمبر/كانون الأول من العام الماضي، لكنها لا تزال منخفضة مقارنة مع عامي 2014 و2015. وغالباً ما تحصل أسر النازحين على أجور أدنى أو تنخفض فرص العمل أمامهم، ما قد يدفعهم إلى العمل لساعات طويلة واللجوء إلى عمالة الأطفال كعاملين مهمين في استراتيجية تأقلمهم. فمع تجنيد الكثير من الرجال أو هجرتهم إلى خارج البلد، بات العبء على كاهل النساء أكبر لدعم أسرهن.
- **استهلاك الأغذية وتنوع الوجبات الغذائية:** يعتمد أكثر من 30 في المائة من الأسر على وجبة غذائية فقيرة من حيث الكم والنوع. وتزداد الحالة سوءاً بين الأسر المقيمة في المناطق المحاصرة أو تلك التي يصعب الوصول إليها، وكذلك بين أسر النازحين. أما الشريحة الأضعف فتتمثل في أسر النازحين الجدد (أقل من عام على نزوحهم). ولعل الأسر التي تترأسها الإناث والأسر ذات العدد الكبير من الأولاد هي التي لا تتمتع بالأمن الغذائي بشكل خاص. إلا أن الوضع شهد تحسناً طفيفاً بصفة عامة مقارنة مع العام السابق.
- **استراتيجيات التأقلم:** على السوريين اللجوء إلى استراتيجيات التأقلم الغذائي لتغطية الحالة التي يواجهون من نقص شديد في الأغذية. فقد لجأ قرابة 50 في المائة من الأسر إلى تقليص عدد الوجبات، في حين 30 في المائة من تلك الأسر قيد استهلاك الكبار للأغذية لتعطي بذلك الأولوية للأطفال. وفي العام السابع للأزمة، استنزفت الأغلبية العظمى من الأسر أصولها ولم تعد قادرة على الاعتماد على المخزون أو غيره من الاحتياطي. وبدأت تلجأ إلى عمالة الأطفال أو إلى سحب أطفالها من المدارس للتأقلم مع تلك الحالة.

- **الحاجة إلى مساعدات غذائية:** اعتماداً على البيانات المتوافرة، تقدر البعثة أن زهاء 6.9 مليون سوري يعيشون حالة من انعدام الأمن الغذائي ضمن ظروف الاستهلاك الراهن. أضف إلى ذلك، أنه لولا تقديم المساعدات الغذائية لكانت حالة 5.6 مليون سوري أكثر سوءاً. وهناك خطر انعدام الأمن الغذائي قد يصيب 3.1 مليون سوري آخرين كونهم يستخدمون استراتيجيات استنزاف الأصول لتلبية احتياجاتهم الاستهلاكية، في حين يقتصر عدد أولئك المتمتعين بأمن غذائي على 3.5 مليون فقط.

توصيات

بعد سبع سنوات من الصراع، دُمّر قطاع الزراعة الوطني الذي كان مزدهراً ذات يوم نتيجة فقدان الأراضي الزراعية ودمار الآليات الزراعية وبنى الري، فضلاً عن نقص المستلزمات الزراعية والوقود وارتفاع تكاليفها، ناهيك عن تدمير البنى التحتية بشدة، وتردي حالة الامدادات بالطاقة وكذلك نزوح المزارعين بعيداً عن المناطق غير الآمنة. ورغم التحديات المذكورة، تبقى الزراعة دعامة فاعلة في اقتصاد الجمهورية العربية السورية.

رغم استمرار التطلع إلى إيجاد حلّ للصراع في البلد، إلا أن حالة الإنتاج الزراعي وفقاً لتقييم بعثة تقييم المحاصيل والأمن الغذائي في مايو/أيار 2017 كشفت أن إنتاج المحاصيل وأعداد الحيوانات خلال الموسم الزراعي الأخير وبالمقارنة مع سنوات الصراع السابقة قد شهد استقراراً عقب سنوات من التراجع، رغم أن مستويات الإنتاج تبقى أدنى بكثير من نظيرتها قبل الصراع.

وتشير عودة النازحين داخلياً إلى التحسن الذي طرأ على الوضع الأمني في مناطق مختلفة من البلد. وعادة ما يستدعي نهوض الإنتاج الصناعي في سياريوهات ما بعد الصراع فترة أطول نتيجة ارتفاع مستويات متطلبات إعادة الإعمار الصناعي القائم على حاجة أكبر إلى الطاقة واستقرارها والامداد بالمستلزمات. بالتالي، فمن شأن الزراعة استقطاب العائدين بدرجة أكبر.

واعتماداً على المراقبات الميدانية ومراجعة البيانات الثانوية، توصي بعثة تقييم المحاصيل والأمن الغذائي بالفعاليات العامة التالية لتعزيزاً للحالة العامة للأمن الغذائي والقدرة على التأقلم في الجمهورية العربية السورية:

المساعدات الغذائية العامة: كانت المساعدات الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي بمثابة شريان الحياة بالنسبة للأسر المتضررة بالصراع على امتداد البلد. وستستمر الحاجة إلى المساعدات الغذائية العامة على المدى القريب والمتوسط لدعم النازحين داخلياً وتسهيلاً لعودتهم. فكر بإدخال المساعدات الموسمية خلال الفترة الأصعب من السنة، كفصل الشتاء وفترة ما قبل الحصاد، إلا أن الأمر قد يتطلب تحليلاً موسمياً أكثر تفصيلاً.

أنشطة مصادر المعيشة: اعمل على توسيع الأنشطة المتعلقة بمصادر المعيشة بأقصى ما يمكن مع التركيز على المجالات ذات العائدات المرتفعة. استكشف فرص البرمجة المشتركة، والحفاظ على الأمن الغذائي كهدف أساسي للمشاريع المشتركة، مثلاً في قطاع الحيوانات والأنشطة الهادفة إلى دعم المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين.

الحوالات النقدية: انتقل إلى تحويل المبالغ النقدية طاملاً كان ذلك ممكناً عملياً؛ لاسيما في المناطق الحضرية وشبه الحضرية ذات الأسواق النشطة. فمع الأخذ بعين الاعتبار التكاليف المرتفعة والمعوقات التشغيلية لتوسيع نطاق برنامج القسائم الراهن، فكر بتنفيذ مشروع نموذجي نقدي على نطاق صغير، ضمن برنامج لمصادر المعيشة على سبيل المثال.

الاستهداف: يجب التركيز على عمليتي الاستهداف والانتقاء ضمن العمليات المنفذة داخل البلد وعبر الحدود مع استمرار مراقبة النهج وتعزيز القدرات لدى الشركاء في منظمة الهلال الأحمر العربي السوري ومنظمات غير حكومية لتنفيذ الاستهداف المستند إلى الحاجة اعتماداً على معايير الضعف على المستوى السكاني والاجتماعي -الاقتصادي. وهنا يجب الأخذ بعين الاعتبار الجدوى مقابل التكلفة.

دورة التغطية والتناوب: بينما تعتبر التغطية العامة للمساعدات الغذائية جيدة ضمن سياق معقد كهذا تكتنفه التحديات، يتضح أن النازحين في محافظات أقل تأثراً بالأزمة (كالسويداء واللاذقية) يتلقون المساعدات بوتيرة أقل. وعلى نحو مماثل، يتلقى النازحون داخلياً في المناطق الريفية المساعدات بوتيرة أقل مقارنة مع أولئك في المناطق الحضرية. بالتالي يوصى بإعادة تركيز المساعدات الغذائية العامة على النازحين داخلياً في المناطق الريفية والنازحين داخلياً في المناطق الحضرية خارج دور الإيواء الرسمية من خلال تعديل دورة التناوب.

العودة إلى المدارس: رغم الاتجاهات الآخذة بالتحسن، لا يزال الأطفال المتسربين من المدارس يشكلون مشكلة حقيقية، حيث هنالك طفل واحد من ثلاثة أطفال خارج المدرسة. ولمعالجة قضية تسرب الأطفال وعمالهم، يوصى بتوسيع برنامج العودة إلى المدرسة، كإضافة مكون العودة إلى المدرسة بين النازحين الداخليين/العائدين الأشد ضعفاً وربطه بالمساعدات الغذائية العامة (كممنح مساعدات تكميلية شرطية للأسر ذات الأولاد ضمن سن المدرسة).

برنامج الوجبة المدرسية: يوصى بإعادة النظر في برنامج الوجبات المدرسية الشامل ومتعدد الأوجه لوضع أسس تستند إلى الدليل من أجل تصميم برنامج مستقبلي وإلهام بلدان أخرى ذات ظروف مشابهة.

التغذية: وسّع برنامج المعالجة وعزّز التقييم والمراقبة المنتظمة للتغذية وفقاً لكل قطاع على حدة. قم بزيادة التغطية وعزز رصد البرنامج الوقائي التغذوي لضمان وصول التغذية إلى أطفال (6-23 شهراً) الأسر المستضعفة المستفيدة من المساعدات الغذائية العامة. واعمل كذلك على توسيع برنامج التغذية للحوامل والمرضعات لزيادة حصولهن على وجبة غذائية صحية ومتوازنة.

الامدادات المحلية: زد تأمين سلع المساعدات الغذائية على المستوى المحلي لكن من خلال هدف واقعي لضمان توافق سلسلة الامداد على المستوى الوطني مع الطلب. استكشف خيارات تطوير سلسلة امداد على المستوى المحلي بحيث تشمل تسهيل تخزين الأغذية والطحن والصوامع وإنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة.

لتعزيز القطاع الزراعي، أوصت البعثة باستثمارات نوعية ضمن نطاق أولويتين:

1. معالجة الاحتياجات الفورية من خلال تدخلات سريعة لدعم الأمن الغذائي وتعزيز الطاقة الاستيعابية للسكان المستضعفين:

- دعم إنتاج الحبوب من خلال توفير البذور ومستلزمات زراعية أخرى (مباشرة أو عن طريق مراكز التوزيع)؛
- في غياب المختبرات ومراكز البحوث الموثوقة، تقديم لوازم ووحدات متنقلة لاختبار جودة البذور ومستلزمات زراعية أخرى؛
- دعم تنويع الإنتاج، بما في ذلك توفير المستلزمات الزراعية من قبيل الألواح البلاستيكية لصناعة البيوت المحمية وتنويع محاصيل نقدية أخرى لزيادة دخل الأسر (إنتاج الأعشاب والتوابل والبطاطا والفطر، وتربية النحل، وما إلى ذلك)؛
- توفير الأعلاف والأصول الحيوانية واللقاحات والأدوية البيطرية بشكل منتظم لمنتجات الحيوانات؛
- زيادة دعم إنتاج الخضروات في حديقة المنزل وإنتاج الدواجن فيها من خلال توزيع بذور وفراخ عالية الجودة؛
- تأسيس مراكز صغيرة لجمع الحليب وتصنيعه لصالح أسواق محلية بهدف تحسين تنوع الأغذية والوقاية من الأمراض المنقولة عن طريق الحليب النقيء لحماية الصحة العامة؛
- زيادة دعم مصائد الأسماك من خلال إعادة تجهيز الصيادين؛
- دعم استخدام الموارد المحلية لإنتاج المستلزمات المطلوبة (كمبوست، وسائل وقاية النبات، وما إلى ذلك) للتعويض عن بعض مستلزمات الإنتاج غير المتوفرة؛
- زيادة دعم استخدام الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية ووحدات الغاز الحيوي وما إلى ذلك) لتوفير الطاقة اللازمة للاستخدام المحلي باستخدام طرائق صديقة للبيئة.

2. توفير أرضية لحلول مستدامة طويلة الأجل تعمل على تسهيل وتعزيز استمرارية مصادر المعيشة الزراعية وتحقيق مرونة الأمن الغذائي لدى السكان، لاسيما العائدين من خلال توفير بيئة تمكينية للإنتاج الزراعي وتسهيل الامداد بالمستلزمات الضرورية لإنتاج المحاصيل والحيوانات:
- إعادة تأهيل نظم إنتاج البذور وتوزيعها على امتداد سلسلة القيمة، بما في ذلك مرافق إكثار البطاطا المخصصة للبذور لتحسين امكانية الوصول إلى أصناف تنسم بتحملها للجفاف ومقاومتها للأمراض؛
 - إعادة تأهيل البنى التحتية المتضررة المخصصة للري وتحسين كفاءة استخدام المياه لصالح الإنتاج من خلال تكنولوجيا متدنية التكلفة (ألواح شمسية وغيرها)، وذلك من خلال مبالغ نقدية مخصصة لمشاريع العمل؛
 - إعادة تأهيل قطاع إنتاج الأسمدة، مع الأخذ بعين الاعتبار مصادر أخرى للمغذيات المتاحة على المستوى المحلي، من قبيل إنتاج الكمبوست والسماد العضوي الحيواني وإدارة الفضلات الغذائية؛
 - إعادة تأهيل نظام الأعلاف، من خلال تأسيس وحدة معالجة الأعلاف، وإدخال محاصيل علفية في دورة المحاصيل الزراعية؛
 - توفير بعض سبل الحصول على القروض للمزارعين باستخدام ضمانات بديلة، من قبيل عقود آجلة تتيح الاستثمار في الأصول الزراعية والآليات الزراعية؛
 - تأسيس مشاريع صغيرة قائمة على الزراعة في مناطق ريفية لتسهيل التسويق المحلي؛
 - التفكير بإضافة القيمة للمنتج الأساسي مع زيادة موثوقية الامدادات بالطاقة مع إعادة الإعمار المتواصل، من قبيل تدريب مربى الحيوانات على تصنيع الحليب في المنزل لعمل الجبن واللبن الزبادي ومنتجات ألبان أخرى في مناطق مختارة، لاسيما عندما يصعب الوصول إلى الأسواق، وذلك لتوفير فرص توليد الدخل وتحسين الوجبات الغذائية المحلية.
 - إعادة تأهيل الخدمات البيطرية، بما في ذلك إعادة تأهيل إنتاج اللقاحات محلياً؛
 - إعادة تأهيل الخدمات البحثية، والقادرة على اختبار وضبط جودة المستلزمات الزراعية المتوافرة في الأسواق، وتحسين الأصناف والسلالات المحلية؛
 - إعادة تأهيل مصائد الأسماك وقطاع تربية الأحياء المائية؛
 - تحسين تنمية القدرات من خلال الاستثمار في تدريب المزارعين؛
 - دعم نظم إدارة المعلومات (الانذار المبكر بالجفاف) لتمكين صناع القرار من رسم استجابة مناسبة تستند إلى الدليل.